

الخوف والرجاء سبيل الحق

* قال: (وَأَمَّنْ وَلْيَأْسَ يَنْقَلَبَنَّ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلِ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ).

أي: يجب أن يكون العبد خائفًا راجيًا، فإن الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك: خيف منه اليأس والقنوط.

والرجاء المحمود: رجاء رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راج لشوابه، أو رجل أذنب ذنبًا ثم تاب منه إلى الله، فهو راج لمغفرته.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

أما إذا كان الرجل متماديًا في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب.

قال أبو علي الروذباري رحمته الله: الخوف والرجاء كجناحي الطائر إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدهما: وقع فيه النقص، وإذا ذهب: صار الطائر في حد الموت.

وقد مدح الله أهل الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ ءَانَاءَ الْيَلِّ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩].

فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان آمنًا، والخوف يستلزم الرجاء ولولا ذلك لكان قنوطًا ويأسًا.

ارتكاب الكبيرة لا يوجب التكفير

* قال: (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجَحْوَةٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ).

ويشير الشيخ بهذا إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة.

تعريف الإيمان ومراتبه تبعاً للعمل

* قال: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَأَنْ جَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَتَبْيَانِ كُلِّهِ حَقٌّ، وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَهُلْهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَتَفَاضُلُ بَيْنَهُم بِالْخَشْيَةِ وَتَثْقَى، وَمَخَافَةِ الْهُوَى، وَمَلَازِمَةِ الْأَوْثَى).

وقد اختلف الناس فيما يقع عليه اسم «الإيمان» -مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين-: إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان.

وذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملوا الإيمان، لكن يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب، وهذا القول أظهر فساداً مما قبله؛ فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم، كما تقدم، أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله.

اختلاف صوري بين الإمام أبي حنيفة وباقي أئمة أهل السنة

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقيين من أهل السنة: اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءاً من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي، لا يترتب عليه فساد اعتقاد.

والقائلون بتكفير تارك الصلاة ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر، ولم يوجب زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية، اتفاقاً. ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، والقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يعنى به عند إطلاق قولهم: «الإيمان قول وعمل» لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم الإيمان؟ أم الإيمان أحدهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازاً؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه عاص لله ورسوله، مستحق للععيد.

ولهذا والله أعلم قال الشيخ رحمه الله: (وَهَلْهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ) يشير إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل تفاوت درجات نور «لا إله إلا الله» في قلوب أهلها لا يُحصيها إلا الله تعالى، فمن الناس من نور «لا إله إلا الله» في قلبه كالشمس، ومنهم من نورها في قلبه كالكوكب الدري، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف، ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد، علماً وعملاً، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم - أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته.

أدلة على تفاضل الإيمان

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جداً.

منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢].

وقوله سبحانه: ﴿وَزَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١].

وقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

وقد أخبر النبي ﷺ أنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السموات والأرض سواء وإنما التفاضل بينهم بمعان أخر غير الإيمان؟

وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثير أيضاً، وكان عمر رضي الله عنه يقول لأصحابه: هلموا نردد إيماناً. وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول في دعائه: اللهم زدنا إيماناً و يقيناً وفقهاً. وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول للرجل من أصحابه: اجلس بنا نؤمن ساعة.

أدلة على دخول العمل في الإيمان

وأما كون الأعمال داخلة في الإيمان فذلك مدلول نصوص كثيرة، ففي الصحيح قول النبي ﷺ لوفد عبد القيس: «أمركم بالإيمان بالله وحده أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخمس من المغنم». ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان

القلب هو الإيمان، وأي دليل على أن الأعمال داخلية في مسمى «الإيمان» فوق هذا الدليل؟ للعلم بأنه فسر الإيمان بالأعمال، ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود.

وتقوله: (وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع ولبيان كله حق).

يشير إلى الرد على الجهمية والمعتزلة القائلين بأن الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالتواتر وإن كان قطعي السند لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات. قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتاج بها، لا من جهة سندها ولا من جهة متنها، فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس على قضايا وهمية ومقدمات خيالية.

وطريق أهل السنة: ألا يعدلوا عن النص الصحيح ولا يعارضوه بمعقول، ولا قول فلان، كما أشار الشيخ رحمه الله .

قال البخاري رحمه الله : سمعت الحُمَيدِي يقول: كنا عند الشافعي رحمه الله فأتاه رجل فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا. فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة تراني في بيعة، تراني على وسطي زنار؟ أقول لك: قضى رسول الله ﷺ وأنت تقول: ما تقول أنت؟

خبر الآحاد والتفصيل فيه

وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول: عملاً به وتصديقاً له: يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع، كخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما الأعمال بالنيات» وخبر أبي هريرة: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها». وخبر: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»

وأمثال ذلك وهو نظير خبر الذي أتى مسجد قباء وأخبر أن القبلة تحولت إلى الكعبة، فاستداروا إليها.

وكان رسول الله ﷺ يرسل رسله آحادًا، ويرسل كتبه مع الأحاد، ولم يكن المرسل إليهم يقولون: لا نقبله لأنه خبر واحد.

ولهذا فضح الله من كذب على رسوله في حياته وبعد وفاته، وبين حاله للناس، قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحدًا يكذب في الحديث: وقال عبد الله بن المبارك: لو هم رجل في البحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب.

وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب، لكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشغولًا بالحديث، والبحث عن سير الرواة؛ ليقف على أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحدًا في كلمة يتقوها على رسول الله ﷺ ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، فهم عصابة الإيثار، وهم نقاد الأخبار، وصيارفة الحديث.

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] مستندًا لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم؛ وما وضعه خواطرهم وأفكارهم: ردوه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تلييسًا على من هو أعمى منهم قلبًا، وتحريفًا لمعنى الآية عن مواضعه، ففهموا من أخبار الصفات، ما لم يرده الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنه يقتضي إثباتها التمثيل بما للمخلوقين، ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تحريفًا للنصين.

معنى «الشرع والبيان»

ويشير الشيخ رحمه الله بقوله: (من الشرع والبيان) إلى أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم نوعان: شرع ابتدائي وبيان لما شرعه الله في كتابه العزيز، وجميع ذلك حق واجب الاتباع.

ولاية الله للمؤمنين

* قال: (والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن).

وذلك قول الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣].

والمولى: من الولاية بفتح الواو، التي هي ضد العداوة، وقد قرأ حمزة: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢] بكسر الواو، والباقون بفتحها. وقيل: هما لغتان وقيل بالفتح: النصرة، وبالكسر: الإمارة. قال الزجاج: وجاز الكسر؛ لأن في تولى بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك: مكسورة، مثل: الخياطة ونحوها.

فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليهم.

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَاكِعُونَ﴾ [٥٥] وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ [المائدة: ٥٦].

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاتة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم، ومن عادى له ولياً فقد بارزه بالمحاربة، وهذه الولاية من

رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١٣٣].

فالله تعالى ليس له ولي من الذل، بل لله العزة جميعاً، خلاف الملوك وغيرهم ممن يتولى الأولياء لذله وحاجته إلى من ينصره والولاية أيضاً نظير الإيمان فيكون مراد الشيخ: أن أهلها من أصلها سواء، وتكون كاملة وناقصة، فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [١٢] الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٢﴾ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِيلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [١٦٤] [يونس].

وتجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان.

قال ﷺ: «ثلاث من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منها كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر».

فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود، ورأس شعب الإيمان التصديق.

الإكرام بالتقوى

قال: (وُكِرَهم عند الله: أطوعهم وتبعهم للقرآن).

أراد: أكرم المؤمنين هو الأطوع لله، والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم.